

التغلب على انتكاسات رأس المال البشري في عالمٍ تعصف به الأزمات

في 26 أبريل/نيسان 2022، انضم زهاء 60 بلداً إلى اجتماعات الربيع للملتقى الوزاري لرأس المال البشري لمناقشة أولويات السياسات والحلول المتاحة للتغلب على الفقد التعليمي واستعادة الوظائف والمهارات.

استنتاجات مهمة

لتيسير الحصول على الوظائف وتنمية المهارات للنساء والشباب والأقليات وغيرهم من الفئات التي قد تواجه حواجز أكبر.

• يجب أن تساعد مجموعة البنك الدولي في تحديد ما هي هذه الحواجز، وخيارات السياسات المتاحة للتغلب عليها، وتقديم المشورة بشأن برامج الاستجابة للصددمات من أجل حماية الوظائف للجميع.

• يتيح توسيع "الاقتصاد الرقمي" العديد من الفرص من حيث خلق الوظائف، لكن يجب أن يعود ذلك بالنفع على الجميع.

• ينبغي للحكومات أن تدرس بعناية مختلف مبتكرات التكنولوجيا والسياسات والاستثمارات في القدرات اللازمة لضمان استطاعة أكبر عدد ممكن من الأفراد الاستفادة من الوظائف المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.

• يجب على مجموعة البنك الدولي أن تساعد البلدان على استخلاص القرارات المُعقَّدة وتدابير التعاون التي تبني اقتصاداً رقمياً قوياً، يؤدي فيه القطاع الخاص في الغالب دوراً رئيسياً.

يجب أن يكون تعويض الفقد التعليمي في صميم عملية التعافي الاقتصادي نظراً لتأثيره على معدلات النمو في المستقبل.

• يمكن للحكومات السعي لإيجاد فرص لتنسيق الجهود في مجالات التغذية، وتطوير المناهج الدراسية، وشبكات الأمان، والصحة العقلية والبدنية، والمساواة بين الجنسين، وتدابير التكيف الرقمية، وغيرها.

• سُنَّعِبَر مجموعة البنك الدولي عن هذا الالتزام، وتقديم خبرات متنوعة وتحليلات متعددة القطاعات لمعالجة عملية التعلم.

• تتطلب تقوية معدلات خلق الوظائف وزيادة الأعمال تدابير للمساعدة الهيكلية ودعم الأوضاع الدورية للاقتصاد بالاشتراك مع القطاع الخاص.

• يجب أن تكون الحكومات مستعدة لمجابهة النكسات أو الصدمات المفاجئة للتشغيل، مع السعي الدائب

عرض المتحدثون تجاربهم في مكافحة آثار الجائحة على عملية التعلم والتشغيل من خلال جهود متعددة القطاعات وبالاستعانة بالشراكات مع القطاع الخاص. واستهدفت التدخلات الحيلولة دون حدوث انتكاسة دائمة في النواتج المتصلة بالتعليم والوظائف.

وتبادل وزراء المالية من أنغولا وإكوادور وجورجيا والمغرب ورواندا وجهات النظر في أثناء الجلسات النقاشية وانضم إليهم المدير العام والمؤسس المشارك لشركة أليكس، وهي شركة خاصة مقرها في بنغلاديش. وانضم رئيس مجموعة البنك الدولي، ديفيد مالباس، لحوار ثنائي مع ميليندا فرينش غيتس، بينما قاد المديران المنتدبان بالبنك الدولي ماري بانجستو وأكسيل فان تروتسنبيرغ جلسات مناقشات جوهرية حول السياسات. ورأست الفعالية مامتا مورثي نائبة الرئيس لشؤون التنمية البشرية في البنك الدولي.

الكلمة الافتتاحية

افتتحت نائبة الرئيس مامتا مورثي الفعالية بتقديم لمحة سريعة عن الأوضاع في العالم:

• تعرَّض العالم حتى أبريل/نيسان 2022 لحالات تعطل كبيرة في دخل الأسر، وتقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم الأساسية، والأمن الغذائي؛

• قد تكون لانتكاسات أسواق العمل لا سيما على العمال في القطاع غير الرسمي والشباب والنساء تداعيات تستمر لسنوات قادمة؛

• زاد عدد الأطفال في سن العاشرة الذين لا يستطيعون قراءة أو فهم جملة بسيطة إلى نحو 70% على مستوى العالم من 50%. ومن المرجح أن تكون لهذا الوضع تداعيات وآثار على جيل كامل.

وفي المجمل، كان السيناريو الذي وصفته السيدة مورثي أحد الآثار السلبية طويلة الأمد على الأفراد والخسائر الاقتصادية طويلة الأجل التي تشير إلى ضياع تريليونات الدولارات من إجمالي الناتج المحلي.

وقبل الانتقال إلى الجلسة الأولى للوزراء، أشارت السيدة مورثي إلى حضور العديد من المسؤولين رفيعي المستوى في الملتقى بوصفه مؤشراً إلى الالتزام المشترك بتحسين رأس المال البشري على مستوى العالم على الرغم من هذه الظروف المناوئة.

الجلسة 1: التغلب على الفقد التعليمي وأزمة التعلم

أدارت ماري بانجستو المديرية المنتدبة لشؤون سياسات التنمية والشراكات بالبنك الدولي جلسة لوزراء المالية ضمَّت: معالي فيرا ديفيس دي سوسا من أنغولا؛ ومعالي سيمون كويفا من إكوادور، ومعالي لاشا خوتسيفيلي من جورجيا. وتركزت المناقشات في الجلسة على كيفية تعويض الطلاب عن الفقد التعليمي الذي أصابهم في الحالات التي كانت فيها المدارس مغلقة لمدة عام أو أكثر، وكيف يمكنهم استعادة المفاهيم التي اكتسبوها من قبل ولكن نسوها منذ ذلك الحين، وما الذي تقتضيه حقا «العودة إلى المسار» في ظل الأولويات المتنافسة للبلدان.

على سبيل المثال، أشار الوزير الأنغولي إلى الطريقة التي تنتهجها حكومة بلده لحماية الالتزامات المالية للتعليم، وتحسين معدلات الالتحاق، والبنية التحتية للمدارس، والتنسيق مع وزارتي الحماية الاجتماعية والزراعة لضمان حصول الآباء على دخل كاف حتى لا يضطرون إلى أن يطلبوا من أطفالهم اختيار العمل بديلاً للتعليم.

وربط الوزير الإكوادوري كويفا تعليم الجيل الحالي بالمؤشرات الاقتصادية في المستقبل - الإنتاجية والاستثمار وريادة الأعمال، والابتكار. وأشار إلى تركيز إكوادور على التطعيم كوسيلة لتيسير عودة التلاميذ إلى المدارس، والتحديات الكبيرة التي تتعوق عمل هذا في فترة إصلاحات ضريبية، وخطة تعليمية ذات ثلاثة محاور تهدف إلى إعادة تأهيل المدارس، وتعديل المناهج الدراسية، وتلبية احتياجات التغذية والصحة العقلية والعاطفية للأطفال.

وعبّر الوزير الجورجي خوتسيشفيلي عن أهمية تسويق الاستثمارات بين العديد من الوزارات وفي كل مراحل التعليم، بما في ذلك من أجل واحد من أكبر مشروعات التعلّم في البلاد على الإطلاق الذي يجري تنفيذه في الوقت الحالي. وأشار الوزير خوتسيشفيلي شأنه شأن الوزراء الآخرين إلى أهمية الحفاظ على الإنفاق الحكومي للتعليم مقارنة بالبرامج الأخرى، والتحدي الذي ينطوي عليه هذا الأمر، وإلى سعي جورجيا إلى أن تصبح مركزا إقليميا للتعليم عالي الجودة وتخريج مهيئين مؤهلين للوظائف.

أبرزت جولة متابعة سريعة كيف أن أنغولا تنظر إلى تعليم الفتيات من منظور الثقافة وكذلك الاحتياجات الأساسية والموارد المدرسية، وكيف تعتبر إكوادور سوء التغذية عائقا متعدد القطاعات لنواتج التعلم، والأهمية التي توليها جورجيا للربط بشبكة الإنترنت والتحول الرقمي.

دُعي السيد تروتسنبيرغ في نهاية الجلسة الأولى إلى مداخلة وحوار مع الوزير الإكوادوري كويفا بشأن الصلات بين سوء التغذية والتعلم، وأشار الوزير كويفا إلى أهمية تقديم المساندة للطفولة المبكرة، والتعلم من الممارسات الجيدة، والاستناد إلى البيانات عند النظر في النواتج.

الجلسة 2: استعادة الوظائف والمهارات

أدار أكسيل فان تروتسنبيرغ المدير المنتدب لشؤون العمليات بالبنك الدولي جلسة نقاشية بين اثنين من وزراء المالية - هما معالي السيدة نادية العلوي من المغرب، ومعالي الدكتور أوزيل نداغيماننا من رواندا، والمدير التنفيذي لشركة أبيكس المحدودة ومؤسس العديد من الشركات سيد نسيم منظور من بنغلاديش. وكان عليهم القيام بمهمة صعبة هي معالجة آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على سوق العمل، وتحديد ما يجب اتخاذه من إجراءات الآن وفي المستقبل.

تطرق المتحدثون إلى مجال مهم يتعلق بالسياسة والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. وعرضت الوزيرة نادية العلوي بيانات عن تراجع معدلات تشغيل النساء في المغرب، وأشارت إلى أن كيف أصبحت المكاسب القيمة التي تحققت في السابق الآن هشة. ووصفت إستراتيجية اقتصادية وطنية جديدة، وهي برنامج متكامل للإصلاح يشمل التمويل الأصغر وسياسات التكنولوجيا المالية، واللوائح التنظيمية للقطاع الخاص، وذلك كله بهدف مساندة تشغيل النساء في الاقتصاد الرسمي.

وركّز الوزير نداغيماننا من رواندا على تشغيل الشباب، وهدف إضافة 1.5 مليون وظيفة على مدى سبع سنوات والذي أعاقته جائحة كورونا تحقيقه. وتحدّث عن أهمية التعليم والتدريب الفني والمهني في رواندا، ووصف ارتفاع معدل التشغيل فيما بين خريجي هذه المدارس. وأشار أيضا إلى معالجة صدمات جائحة كورونا للشركات من خلال صندوق للتعاافي الاقتصادي، والاستعداد للمستقبل عن طريق تحسين دمج المهارات الرقمية في المناهج التعليمية.

من منظور القطاع الخاص، أقر سيد نسيم منظور ببعض الخطوات المهمة التي اتخذتها حكومة بنغلاديش للحد من الفاقد التعليمي، من بينها قرار مساندة مدفوعات رواتب العمال في صناعات مختارة تشكّل النساء أغلب الموظفين فيها. وتحدث أيضا عن تحديات إدارة بروتوكولات جائحة كورونا للموظفين بوصفها قضية ملحة، وكيف أن كثيرا من برامج العمل التي تسعى إلى معالجة قضايا طويلة الأجل يديرها في الغالب المانحون مع قلة المرونة في عالم سريع التغير. وأشار السيد منظور بوجه خاص إلى أهمية التدريب عالي الجودة الذي يسترشد باحتياجات القطاع الخاص، بما في ذلك الاستجابة التي ساعدت في إطلاقها في قطاع المنتجات الجلدية في شراكة مع الحكومة في 2019.

ردت السيدة بانجستو بوضع نقاط ختامية في الجلسة الثانية مؤكدة الحاجة إلى معالجة البطالة في صفوف الشباب، والنظر إلى ما بعد الوظائف للتشجيع على ريادة الأعمال، ومتابعة النظر نحو المستقبل للاستجابة على وجه السرعة لمبتكرات التكنولوجيا وسلاسل القيمة والاتجاهات الخضراء، وغيرها.

المحادثة بين الرئيس مالباس وميليندا فرينش غيتس

في ختام الفعالية، دخل رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس في حوار تركز على السياسات مع ميليندا غيتس الرئيسة المشاركة لمؤسسة بيل وميليندا غيتس. وركز مالباس أسئلته على تعويض الفاقد التعليمي، وإشراك النساء في أسواق العمل، وأهمية المهارات الرقمية. وفي أثناء الحوار بينهما، ألقت السيدة فرينش غيتس الضوء على عدة اعتبارات مهمة:

• قدّمت السنوات العشر الماضية شواهد جيدة بشأن التدابير الناجحة لتحقيق تعلم حقيقي، بما في ذلك في البلدان

منخفضة الدخل. ومن أجل التنفيذ، من المهم التعاون بين المؤسسات والقطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني.

- العائق الأول لمشاركة النساء في سوق العمل هو رعاية الطفل، ويمكن لابتكارات مثل صندوق رعاية الطفل التابع للبنك الدولي أن تساعد على إطلاق مشروعات اجتماعية من أجل التغلب على هذا العائق لتشغيل النساء وفي الوقت نفسه خلق الوظائف.
- وسيتيح تقليص الفجوات بين الجنسين في مجال الرقمنة للنساء فرصا أفضل للاستفادة من المحافظ الرقمية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة ملكية النساء للموارد وقدرتهن على اتخاذ القرار.

في ختام مناقشاتهم، وافق الرئيس مالباس على أن الاستماع إلى المجالات التي تنجح فيها البلدان وتقل تلك المعارف إلى بلدان أخرى سبيل يمكن توسيع نطاق تطبيقه، وأنه يأتي في صميم العمل الإنمائي الجيد.

التطلع نحو المستقبل

اختتمت نائبة الرئيس مامتا مورثي الفعالية ببضعة استنتاجات مهمة ورد ذكرها في بداية هذه الوثيقة. وبالإضافة إلى شكر جميع المتحدثين والمشاركين في هذه الفعالية الغنية، دعت السيدة مورثي الحضور إلى المشاركة في الاجتماعات السنوية 2202 للملتقى الوزاري لرأس المال البشري التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول.

تعرف على المزيد:

استعرض تصريحات مكتوبة ومُسجّلة للوزراء في صفحة الويب التالية: <https://www.worldbank.org/en/news/statement/2022/06/01/human-capital-conclave-summary-spring-meetings-2022>